



محددات الاستدامة المالية في الاقتصاد الليبي: دراسة قياسية لحساسية رصيد الموازنة العامة لصددمات قطاع النفط (1990 - 2018م)

منال عبدالله محمد الشرشاري

قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بصرمان - جامعة صبراتة، ليبيا
manal.abdullah@sabu.edu.ly

An Econometric Determinants of Fiscal Sustainability in the Libyan Economy
Investigation of Budget Balance Sensitivity to Oil Sector Shocks (1990–2018)

Manal Abdullah Mohammed Al-Sharshari

Department of Economics – Faculty of Economics and Political Science, Surman –
Sabratha University, Libya

تاريخ الاستلام: 2026/08/10 تاريخ المراجعة: 2026/08/25 تاريخ القبول: 2026/8/30- تاريخ النشر: 2026/09/22

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى إجراء تقييم وتحليل قياسي معمق لمحددات الاستدامة المالية في الاقتصاد الليبي من خلال قياس أثر تقلبات الإيرادات النفطية، والقدرة الإنتاجية، وأسعار النفط الخام في الأسواق الدولية على رصيد الموازنة العامة للدولة خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2018م. ولتحقيق أهداف البحث واختبار فرضيته المحورية القائلة بوجود أثر طردي ومعنوي إحصائياً لتقلبات العوائد النفطية على رصيد الموازنة العامة، تم تبني منهج تحليلي كمي استند إلى نموذج الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares - OLS) باستخدام حزمة البرمجيات القياسية (E-Views 10). تم تحديد رصيد الموازنة العامة (DFC) كمتغير تابع، بينما تضمن جانب المتغيرات المستقلة المفسرة: سعر خام برنت العالمي (OILP)، كميات الإنتاج المحلي من النفط (OILD)، إجمالي الإيرادات النفطية (OILR)، رصيد الميزان التجاري (CAB)، وسعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي (EXCH). أظهرت نتائج التقدير القياسي كفاءة توفيق عالية جداً للنموذج المقترح؛ حيث بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.863$) ومعامل التحديد المصحح (Adjusted $R^2 = 0.833$)، مع معنوية كلية قطعية بدلالة إحصائية فيشر ($F = 29.03, p < 0.0001$)، مما يثبت قدرة المتغيرات المستقلة مجتمعة على تفسير أكثر من 83% من التغيرات الدورية الحاصلة في رصيد الموازنة العامة الليبية. وأثبتت الاختبارات التشخيصية كفاءة المقدرات وخلو البواقي من الارتباط الذاتي (Breusch-Godfrey LM) وثبات التباين (ARCH Test) واعتدالية التوزيع. وكشفت معلمات المرونة المقدرة أن زيادة الإيرادات النفطية بنسبة 1% تؤدي إلى تحسن مباشر في رصيد الموازنة بنسبة 0.32%، في حين يسهم ارتفاع القدرة الإنتاجية بنسبة 1% في تعزيز رصيد الموازنة بنسبة 0.28%، مما يبرهن على الحساسية الفائقة للمالية العامة تجاه صدمات الإنتاج والتصدير. وخلصت الدراسة إلى أن بنية الموازنة الليبية تعاني من هشاشة هيكلية مزمنة ناجمة عن هيمنة النفقات الجارية غير المرنة (المرتبات والدعم) وتذبذب الإيرادات السيادية، وأوصت بضرورة مؤسسة صندوق سيادي لاستقرار الموارد النفطية وفك ارتباط الموازنة بالتقلبات السعرية الفورية، وإعادة هيكلة الدعم والإنفاق العام، وتفعيل الأوعية غير النفطية للخروج من مصيدة الاقتصاد الربيعي.

الكلمات المفتاحية: الاستدامة المالية، رصيد الموازنة العامة، الإيرادات النفطية، الصدمات السعرية، طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، الاقتصاد الليبي.

Abstract

This empirical paper investigates the determinants of fiscal sustainability in the Libyan rentier economy by evaluating the structural impact of crude oil revenue fluctuations, domestic production disruptions, and global oil price dynamics on the general budget balance between 1990 and 2018. Employing a multiple linear econometric framework via Ordinary Least Squares (OLS) executed in E-Views 10, the fiscal balance (DFC) was modeled as the dependent variable against international crude prices (OILP), extraction volume (OILD), aggregate oil receipts (OILR), current account balance (CAB), and the exchange rate (EXCH). The statistical diagnostics confirmed high

model robustness and explanatory capacity ($R^2 = 0.863$, Adjusted $R^2 = 0.833$, F-statistic = 29.03, $p < 0.0001$), indicating that hydrocarbon variables explain approximately 83.3% of the temporal variance in Libya's fiscal balance. The estimated elasticity coefficients demonstrate that a 1% expansion in oil revenues improves the fiscal balance by 0.32%, while a 1% enhancement in production capacity yields a 0.28% fiscal surplus gain. Diagnostic testing affirmed the absence of serial correlation (Breusch-Godfrey LM) and homoscedastic error distribution (ARCH test). The study concludes that Libyan fiscal policy remains acutely pro-cyclical, hostage to global oil cycles and domestic security blockades due to rigid recurrent expenditures (salaries and subsidies). Key recommendations emphasize establishing a legally protected Sovereign Oil Stabilization Fund, reforming consumption subsidies, and enforcing comprehensive structural revenue diversification away from hydrocarbon hegemony.

Keywords: Fiscal Sustainability, General Budget Balance, Oil Revenue Shocks, Rentier State, OLS Regression, Libyan Economy

1. المقدمة والإطار المنهجي للدراسة:

1.1 توطئة وخلفية المشكلة:

تحتل الموارد الطبيعية الناضبة، وفي مقدمتها النفط الخام، مكانة مركزية في اقتصادات الدول النامية المصدرة للمحروقات؛ إذ لا تقتصر وظيفته على كونه سلعة استراتيجية للتجارة الدولية ومصدراً رئيساً للطاقة، بل يمثل المحرك الفعلي لقوى الإنتاج والمحدد الجوهرى للمتغيرات الاقتصادية الكلية ومصدر التمويل الأساسي للسياسات المالية والتنموية. ويُعد الاقتصاد الليبي نموذجاً صارخاً للاقتصاد الريعي الأحادي؛ حيث يمثل قطاع النفط والغاز العمود الفقري للمنظومة الاقتصادية الوطنية، مساهماً بنحو 65% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط، وبما يتجاوز 95% من إجمالي الإيرادات العامة للموازنة، ونحو 98% من حصيللة الصادرات الكلية ومن ثم تغذية الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي لدى المصرف المركزي.

إن هذه التبعية المطلقة للقطاع النفطي أفضت إلى جعل الموازنة العامة للدولة الليبية في حالة انكشاف مالي دائم ومستمر أمام الصدمات الخارجية والداخلية. فعلى الصعيد الخارجي، تخضع أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية لتقلبات حادة وعنيفة ومفاجئة تحكمها عوامل خارجة عن سيطرة الدولة؛ تشمل قوى العرض والطلب العالمية، ومعدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية، والتوترات الجيوسياسية، والمضاربات المالية في بورصات النفط العالمية، والتطورات المتسارعة في مصادر الطاقة البديلة والنفط الصخري. أما على الصعيد الداخلي، فقد ارتبطت القدرة التصديرية بظروف الاستقرار السياسي والأمني والمؤسسي، والتي شهدت اهتزازات بالغة الشدة والخطورة، تجلت في الإغلاقات القسرية المتكررة للموانئ والحقول النفطية، وتدهور البنية التحتية للاستخراج والنقل.

ونتيجة لهذه الطبيعة الريعية، أصبحت السياسة المالية في ليبيا سياسة مسائرة للدورات الاقتصادية (Pro-cyclical Fiscal Policy) بامتياز؛ فعندما ترتفع أسعار النفط وتتدفق الفوائض المالية الاستثنائية، تتوسع الحكومات المتعاقبة في برامج الإنفاق العام، ولا سيما الإنفاق الجاري الاستهلاكي من خلال تضخيم فاتورة المرتبات والأجور في القطاع العام، وتوسيع بنود الدعم السلعي والمحروقات، وإنشاء أجهزة ومؤسسات إدارية غير منتجة. ولكن عندما تنحسر هذه الطفرات وتهبط أسعار النفط أو يتعطل الإنتاج، تجد المالية العامة نفسها في مواجهة نفقات جارية جامدة يستحيل خفضها سياسياً واجتماعياً، في ظل ضغوط شبيهة تام للإيرادات غير النفطية (الضريبة والجمركية)، مما يولد عجزاً مالياً هيكلياً مزمناً يتطلب اللجوء إلى استنزاف الاحتياطات النقدية أو التوسع في الاقتراض العام والتراكم الحاد للدين العام الداخلي.

1.2 مشكلة الدراسة:

تتبلور المشكلة البحثية في وجود اختلال هيكلي مزمن بين إيرادات عامة متذبذبة وغير مستقرة ترتبط عضوياً بخدمات قطاع النفط العالمية والمحلية، ونفقات عامة متنامية بصورة مستمرة تتسم بعدم المرونة في الاتجاه التنزلي. وتؤكد خطورة هذا الاختلال في ظل ضعف الكفاءة التخصيصية للإنفاق العام وانعدام التنوع الإنتاجي للقاعدة الاقتصادية. وعليه، يمكن صياغة التساؤل الرئيس للدراسة على النحو الآتي:

«ما طبيعة وحجم أثر التقلبات الحاصلة في الإيرادات النفطية (أسعاراً وإنتاجاً وتدفقات مالية) على رصيد الموازنة العامة للدولة الليبية خلال الفترة (1990 - 2018م)؟»

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس عدة أسئلة فرعية تسعى الدراسة للإجابة عنها:

1. كيف تطور هيكل الإيرادات والنفقات العامة في ليبيا، وما هي المسارات التاريخية التي اتخذها رصيد الموازنة بين الفوائض والعجز خلال فترة الدراسة؟
2. ما هي محددات أسعار النفط العالمية والعوامل الحاكمة لحجم الإنتاج والصادرات النفطية في ليبيا؟
3. هل تتمتع الإيرادات النفطية بحساسية ومرونة تفسيرية كبرى تفوق دور المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى (كسعر الصرف والميزان التجاري) في ضبط رصيد الموازنة العامة؟
4. ما هي الاستراتيجيات والسياسات المالية الكفيلة بتحقيق الاستدامة المالية وتفادي الانكشاف الريعي في الاقتصاد الليبي؟

1.3 أهداف الدراسة:

تسعى هذه الورقة البحثية إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والعملية التطبيقية، أبرزها:

1. استقراء وتأسيس الأسس النظرية للموازنة العامة للدولة في الفكر الاقتصادي، وربطها بنظريات الاقتصاد الريعي، والمرض الهولندي، ولعنة الموارد.
2. التشخيص الكمي والتحليلي لهيكل الموازنة العامة في ليبيا بشقيها (الإيرادات والنفقات) خلال تسع وعشرين سنة ممتدة بين 1990 و2018م.
3. رصد وتحليل الصدمات السعرية والإنتاجية التي شهدتها قطاع النفط الليبي ومقارنتها بتغيرات السوق النفطية الدولية.
4. بناء نموذج قياسي يربط رصيد الموازنة العامة بمتغيرات القطاع النفطي والمتغيرات الكلية المصاحبة، وتقدير معالم المرونة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).
5. تقديم حزمة من التوصيات والخيارات الاستراتيجية القابلة للتطبيق لصانعي القرار الاقتصادي والمالي في ليبيا لتعزيز الاستدامة المالية وترشيد الإنفاق وإدارة الفوائض النفطية.

1.4 أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها العلمية والعملية من الاعتبارات الآتية:

- الأهمية العلمية: تقديم إضافة للأدبيات الاقتصادية الليبية المعاصرة عبر تغطية سلسلة زمنية طويلة وشاملة (29 سنة) تشمل محطات مفصلية؛ كفترة الحصار الاقتصادي الدولي (1992-2003م)، وفترة الانفتاح والطفرة النفطية القياسية (2004-2010م)، وفترة ما بعد عام 2011م التي شهدت صدمات أمنية وازدواجية سعرية وصدمة انهيار الأسعار عام 2014م.
- الأهمية التطبيقية: تزويد راسمي السياسة المالية والنقدية (وزارة المالية، وزارة التخطيط، ومصرف ليبيا المركزي) بنموذج كمي يوضح حجم المخاطر المالية التي يفرضها الاعتماد على مورد ناضب، وتحديد حجم الفجوة المالية بدقة، مما يساعد على تصميم آليات تحوط مالي وإدارة مستدامة للثروة الوطنية.

1.5 فرضية الدراسة:

انطلقت الدراسة من اختبار فرضية رئيسية مفادها: «توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تقلبات الإيرادات النفطية ورصيد الموازنة العامة للدولة الليبية».

ويتفرع عنها:

- الفرضية الفرعية الأولى: يؤدي ارتفاع أسعار النفط والإنتاج المحلي إلى خفض عجز الموازنة العامة أو تعظيم فوائضها المالية.
- الفرضية الفرعية الثانية: تساهم المتغيرات الاقتصادية الكلية (الميزان التجاري وسعر الصرف) في تفسير التغيرات الحاصلة في المركز المالي للموازنة العامة.

1.6 المنهجية ومصادر جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على تكامل المنهج الوصفي التحليلي في استعراض الأطر النظرية وتشخيص بنية الاقتصاد الليبي وتطور مؤشراتاته التاريخية، مع المنهج الاستقرائي والتحليل القياسي التجريبي (Econometric Analysis) من خلال تقدير نموذج انحدار خطي متعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) المطبقة عبر برمجية (E-Views 10). واعتمدت الباحثة في جمع البيانات الإحصائية السنوية على قواعد البيانات والمنشورات الرسمية المعتمدة؛ وفي مقدمتها النشرات الاقتصادية والتقارير السنوية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، وتقارير المؤسسة الوطنية للنفط، وإحصاءات صندوق النقد الدولي (World Economic Outlook - WEO)، ومؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي (WDI).

2. الإطار النظري للدراسة ومفاهيم الموازنة والريع النفطي:

2.1 تطور مفهوم ووظيفة الموازنة العامة في الفكر الاقتصادي:

شهد مفهوم الموازنة العامة للدولة تحولات جوهرية عبر مسيرة الفكر الاقتصادي، عاكساً بدقة تطور النظرة إلى دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن تتبع هذا التطور عبر أربع محطات رئيسية:

1. الموازنة العامة في الفكر المالي الكلاسيكي (التقليدي): استند الفكر التقليدي الذي أرسى دعائمه آدم سميث، ودافيد ريكاردو، وجان باتيست ساي، إلى مبدأ الحرية الاقتصادية وآلية جهاز السوق التلقائي في تحقيق التشغيل الكامل للموارد. وفي هذا الإطار، انحصر دور الدولة في أضيق نطاق ممكن، متجسداً في نموذج «الدولة الحارسة» التي تقتصر وظائفها على الأمن الداخلي، والدفاع الخارجي، والعدالة، وتسيير المرافق الأساسية الضرورية. واقتضت هذه الرؤية أن تكون الموازنة العامة «محايدة» تماماً؛ أي لا تؤثر إيراداتها أو نفقاتها على الأسعار أو تخصيص الموارد أو توزيع الدخل. وفرض الكلاسيك مبدأ «التوازن المالي الحسابي السنوي الصارم» (Annual Balanced Budget)، معتبرين أن أي عجز في الموازنة يمثل خطراً اقتصادياً داهماً يورث مديونية تراكمية غير منتجة، وأن تمويله عبر الإصدار النقدي يولد موجات تضخمية خبيثة تؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للنقود.

2. الموازنة العامة في الفكر الكينزي: على إثر انهيار المسلمات الكلاسيكية في أعقاب أزمة الكساد العظيم (1929-1933م)، أحدث جون ماينارد كينز ثورة مفاهيمية عبر كتابه «النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود» (1933م). بين كينز أن النظام الاقتصادي الرأسمالي قد يستقر عند مستوى توازن دون مستوى التشغيل الكامل نتيجة لقصور الطلب الكلي الفعال. ومن هنا، تحولت الموازنة العامة من مجرد كشف حسابي تقديري محايد إلى أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية التدخلية للدولة. وأضحى «العجز الموازني المتعمد» (Deficit Financing) وسيلة إيجابية مشروعة ومطلوبة لتحفيز الاستثمار العام والخاص وزيادة التشغيل والخروج من فترات الركود، في حين تحولت النفقات العامة إلى نفقات منتجة تسهم عبر مضاعف الإنفاق في خلق الدخل وزيادة الطلب الكلي.

3. الموازنة العامة في الفكر المالي الاشتراكي: في ظل النظم الاقتصادية الاشتراكية الموجهة والقائمة على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، لم تعد الموازنة العامة تعبر عن خطة مالية مستقلة، بل أضحت فرعاً تنفيذياً وجزءاً لا يتجزأ من «الخطة القومية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية». ولما كانت الدولة تتولى إدارة كافة الموارد وتحديد مستويات الإنتاج والأسعار مركزياً، فإن الموازنة تعاملت مع الفوائض المالية للمشروعات العامة كمصدر أساسي للإيرادات، ووجهت النفقات العامة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتوسيع القاعدة الإنتاجية المادية للدولة.

4. الموازنة العامة في ظل العولمة ودولة الرفاه الحديثة: تبلور في العقود الأخيرة مفهوم «دولة الرفاه الاقتصادي والاجتماعي» (Welfare State)؛ حيث تتجاوز الموازنة وظيفة الاستقرار الظرفي لتضطلع بدور تنموي وهيكل طويل الأجل يركز على مكافحة الفقر والامية، وتوفير الرعاية الصحية الشاملة، وبناء شبكات الأمان الاجتماعي، والاستثمار في رأس المال البشري واقتصاد المعرفة والابتكار التكنولوجي. وأصبحت كفاءة الموازنة تُقاس بمدى قدرتها على استيعاب الصدمات وتحقيق الاستدامة المالية وتوليد قيمة مضافة للمجتمع دون المساس بحقوق الأجيال القادمة.

2.2 نظريات الاقتصاد الريعي وأثر الموارد الطبيعية الناضبة:

تعد الأدبيات المفسرة لظاهرة الوفرة الموردية مدخلاً تأسيسياً لفهم سلوك الموازنة العامة في الاقتصاد الليبي، ويمكن إيجاز أهم هذه المقاربات في ثلاثة أبعاد متكاملة:

أ. مفهوم الدولة الربعية (Rentier State Theory): يُعرف الاقتصاد الريعي بأنه الاقتصاد الذي يعتمد بصورة شبه مطلقة على تدفقات مالية دورية تتأتى من مصادر خارجية (ربح بيع النفط والغاز في الأسواق العالمية) دون أن يقابل ذلك جهد إنتاجي محلي مكافئ في القطاعات الحقيقية. وتتسم الدولة الربعية بأنها دولة «توزيعية» وليست دولة «إنتاجية» أو «جبائية»؛ فبدلاً من أن تعتمد الحكومة على فرض الضرائب على الدخل والأرباح المحلية لتمويل خدماتها العامة، تصبح هي المصدر الأساسي لتوزيع الثروة والسيولة على المواطنين عبر قنوات التوظيف الحكومي المتضخم، والإعانات الاجتماعية، والمشروعات الخدمية المجانية. ويولد هذا النمط سلوك «السعي وراء الربح» (Rent-Seeking Behavior) على مستوى الأفراد والمؤسسات، حيث تتجه الطاقات نحو الاستحواذ على الحصص الربعية بدلاً من خلق القيمة المضافة، مما يضعف كفاءة تخصيص الاقتصاد ويهشم القطاع الخاص.

ب. ظاهرة المرض الهولندي (Dutch Disease): صيغ هذا المصطلح عقب اكتشاف حقول الغاز الطبيعي في بحر الشمال في هولندا في ستينيات القرن الماضي؛ حيث أدى تدفق العائدات الهيدروكربونية الكبيرة إلى ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية للعملة الوطنية. وينجم عن ذلك ما يُعرف بظاهرة «نزوح الموارد» (Resource Movement Effect) وتحرك عوامل الإنتاج (رأس المال والعمالة) من القطاعات السلعية القابلة للتجارة الدولي (الزراعة والصناعة التحويلية) إلى قطاع الموارد وقطاع الخدمات غير القابلة للتجارة. ويؤدي ذلك إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي وتدهور القدرة التنافسية للسلع الوطنية، وغمر السوق المحلية بالواردات الأجنبية الرخيصة، مما ينتهي إلى تآكل القاعدة الإنتاجية الصناعية والزراعية والوقوع في شرك التبعية الموردية الأحادية.

ج. أطروحة لعنة الموارد (Resource Curse Hypothesis): بينت الدراسات التجريبية المقارنة (كأعمال Sachs و Warner & Auty، و Ross) أن البلدان النامية الغنية بالموارد الطبيعية الناضبة تحقق في الغالب معدلات نمو اقتصادي أدنى وتنمية بشرية أقل جودة مقارنة بالبلدان الفقيرة بالموارد. ويرجع التفسير المؤسساتي والسياسي لهذه الظاهرة إلى أن التدفقات الريعية السهلة تُعطل تطوير المؤسسات الرقابية والإدارية الكفؤة، وتحد من الشفافية والمساءلة، وتشجع على الفساد البيروقراطي وإهدار المال العام في مشاريع ذات أهداف استعراضية أو سياسية قصيرة الأجل تخدم البقاء في السلطة دون بناء أصول رأسمالية حقيقية.

2.3 قنوات انتقال صدمات النفط إلى الموازنة العامة:

تنتقل الصدمات النفطية إلى الموازنة العامة للدولة الليبية عبر قنوات مباشرة وغير مباشرة؛ فالقناة المباشرة تتمثل في الإيرادات النفطية التي تتحدد بضرب سعر النفط الخام المصدر في الكميات المنتجة والمصدرة عالمياً بعد خصم الاستهلاك المحلي وتكاليف الإنتاج. وعندما تتعرض أسعار النفط لصدمة موجبة، تتضخم الإيرادات العامة فوراً مسجلة فوائض اسمية كبرى، مما يغري صانع القرار بزيادة الإنفاق العام ورفع سقف الأجور والمرتبات. أما عند حدوث الصدمة السالبة (هبوط الأسعار أو تعطل التصدير)، فإن الإيرادات تنهار بشكل دراماتيكي، في حين تتصف بنود الإنفاق الجاري بالجمود وعدم المرونة التنازلية (Downside Rigidity)؛ إذ يستحيل سياسياً واجتماعياً تخفيض الرواتب أو شطب الدعم في المدى القصير، مما يفجر عجزاً هيكلياً عميقاً يستوجب اللجوء إلى التمويل بالعجز، إما بالسحب من الاحتياطات لدى المصرف المركزي أو عبر التمويل التضخمي وتخفيض قيمة العملة الوطنية.

3. الدراسات السابقة والمقارنة المرجعية:

حظيت العلاقة التبادلية بين عوائد النفط والموازنة العامة باهتمام واسع في الأدبيات الاقتصادية التطبيقية. ويمكن تصنيف الدراسات المرجعية ذات الصلة إلى محورين رئيسين:

3.1 الدراسات التطبيقية الخاصة بالاقتصاد الليبي:

1. دراسة (أبو عبودة، 2003): هدفت إلى استقصاء أثر تقلبات العائدات النفطية على هيكل الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2002م). واستنتجت الدراسة أن الاعتماد شبه الكلي على العائدات النفطية جعل النمو الاقتصادي في ليبيا نمواً ظرفياً غير مستدام، وأفضى إلى تشوهات خطيرة في هيكل الناتج المحلي الإجمالي بسبب تهميش القطاعات السلعية الحقيقية (الزراعة والصناعة)، وأوصت الدراسة بتبني سياسات استثمارية رشيدة لتعزيز مساهمة القطاع الخاص وتنويع مصادر الدخل الوطني.

2. دراسة (برباش، 2008): تناولت تحليل العلاقة بين الموازنة العامة وميزان المدفوعات في الاقتصاد الليبي (1984-2008م). وأبرزت النتائج أن هناك تلازماً وثيقاً ومباشراً بين رصيد الموازنة ورصيد ميزان المدفوعات، وأن تقلبات النفط تشكل المحرك المتزامن للفجوتين التوأمتين (Twin Deficits)، مؤكدة على تدني مساهمة الجباية العادية غير النفطية في هيكل الإيرادات العامة للدولة.

3. دراسة (علي وبوفرنه، 2016): ركزت على قياس آثار الصدمات المزدوجة المتمثلة في انخفاض أسعار وإنتاج النفط على الموازنة الحكومية في ليبيا في أعقاب أحداث 2011م. وأظهرت الدراسة القياسية أن الصدمات الإنتاجية الناتجة عن إغلاق الموانئ والحقول كانت أشد فداحة وضرراً على الاستقرار المالي من الصدمات السعرية العالمية، مما قاد إلى تسجيل مستويات عجز قياسية هددت الاستقرار النقدي والمالي للدولة.

4. دراسة (شريعة والعبيدي، 2018): فحصت استخدام الموازنة التقليدية كأداة للتخطيط والرقابة ومدخلها لمكافحة الفساد في القطاع العام الليبي. وتوصلت إلى أن الأسلوب التقليدي المتبع في إعداد الموازنة (موازنة البنود) يفتقر إلى معايير كفاءة الأداء البرامجي، مما شجع على تضخيم النفقات التسييرية وغياب الرقابة المالية الفعالة.

3.2 الدراسات التطبيقية في الدول المقارنة:

1. دراسة (شباب، 2019): تناولت بالتحليل القياسي أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر للفترة (1980-2016م). وتوصلت الدراسة باستخدام نماذج التكامل المشترك إلى وجود أثر معنوي ومباشر لحركة أسعار النفط على رصيد الموازنة، وأكدت أن تأسيس صندوق ضبط الإيرادات ساهم جزئياً في امتصاص الصدمات ولكن استنزافه السريع إبان هبوط الأسعار كشف عن عدم كفاية الحلول المالية المؤقتة دون إصلاح هيكلي عميق.

2. دراسة (البصام، 2013): بحثت مخاطر انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق، وخلصت إلى أن الصدمات السعرية أربكت الخطط التنموية ودفعت نحو التشفيف الإجباري في النفقات الرأسمالية مع عجز الدولة عن خفض النفقات التشغيلية، داعية إلى تفعيل السياسات الضريبية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي.

3. دراسة (جواب الله، 2016): حلت العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ورصيد الموازنة وميزان المدفوعات في الجزائر، مؤكدة أن تقلب الأسعار يولد حالة من عدم التيقن في التخطيط الاقتصادي ويشل قدرة المالية العامة على تحقيق التوازن التلقائي.

3.3 الفجوة البحثية وموقع الدراسة الحالية:

- يتبين من استقراء الدراسات السابقة أن أغلبها ركز إما على فترات الاستقرار التاريخي أو تناول أثر تقلبات الأسعار بمعزل عن صدمات الإنتاج المحلي وسعر الصرف. وتتميز الدراسة الحالية بمجموعة من الخصائص العلمية الفارقة:
1. شمولية السلسلة الزمنية (1990-2018م) التي تغطي 29 عاماً، متضمنة فترات الحصار الاقتصادي، والطفرة السعرية الاستثنائية، وفترة الصدمات الأمنية المزدوجة بعد عام 2011م.
 2. الجمع في نموذج قياسي موحد بين محددات العرض الخارجي (أسعار النفط العالمية)، ومحددات العرض الداخلي (حجم الإنتاج والصادرات)، والرافعة التمويلية (الإيرادات النفطية الكلية)، والمتغيرات النقدية والتجارية الحاكمة (سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري).
 3. تقديم قراءة اقتصادية متعمقة تربط مخرجات النموذج القياسي بالتشريعات المنظمة للمالية العامة في ليبيا وصياغة حلول هيكلية لمعالجة فجوة الاستدامة المالية.

4. واقع الموازنة العامة والقطاع النفطي في ليبيا (1990 - 2018م):

4.1 المراحل التاريخية لتطور أسعار وإنتاج النفط في ليبيا:

شهد الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2018م) تحولات اقتصادية وسياسية كبرى انعكست بصورة مباشرة على أداء القطاع النفطي وحجم العوائد المالية المتدفقة إلى الخزانة العامة. ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى ثلاث مراحل تاريخية متميزة:

1. مرحلة الحصار الاقتصادي الدولي والعقوبات (1990 - 2003م): خضعت ليبيا خلال هذه الفترة لعقوبات اقتصادية قاسية فرضتها الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية (1992-2003م) على خلفية أزمة لوكربي، وتضمنت حظراً جواً وقيوداً صارمة على استيراد قطع الغيار ومعدات التكنولوجيا المتقدمة لصناعة النفط. وانعكس ذلك سلباً على القدرة الإنتاجية والتطويرية للحقول النفطية؛ حيث استقر متوسط الإنتاج اليومي عند نحو 1.44 مليون برميل يومياً. وتزامنت هذه الفترة مع تنذب وركود نسبي في أسعار النفط العالمية؛ حيث هبط سعر برميل خام برنت إلى أدنى مستوياته عام 1998م مسجلاً 12.76 دولاراً للبرميل إثر تداعيات الأزمة المالية الآسيوية، قبل أن يعاود الارتفاع التدريجي إلى 28.85 دولاراً عام 2003م.

2. مرحلة الانفتاح الاقتصادي والطفرة النفطية الاستثنائية (2004 - 2010م): أعقب رفع العقوبات الدولية عامي 2003 و2004م تدفق الاستثمارات الأجنبية وشركات النفط العالمية لتحديث الحقول، مما رفع القدرة الإنتاجية اليومية إلى ذروتها مسجلة 1.94 مليون برميل يومياً عام 2008م. وشهدت هذه المرحلة أطول دورة صعود لأسعار النفط في التاريخ الحديث مدفوعة بالنمو الاقتصادي المتسارع في الصين والهند؛ حيث قفز سعر البرميل من 38.26 دولاراً عام 2004م إلى مستوى قياسي تاريخي بلغ 96.94 دولاراً عام 2008م (وتجاوز 145 دولاراً في التعاملات الفورية في يوليو 2008). ورغم التراجع الظرفي الناجم عن الأزمة المالية العالمية عام 2009م (61.74 دولار)، سرعان ما عاود الارتفاع إلى 79.61 دولاراً عام 2010م، مما وفر للدولة الليبية فوائض مالية تراكمية غير مسبوقة.

3. مرحلة الصدمات المزدوجة والاضطرابات الأمنية (2011 - 2018م): اتسمت هذه المرحلة باختلالات هيكلية حادة؛ ففي عام 2011م توقف إنتاج النفط بصورة شبه تامة لينحدر إلى 522 ألف برميل يومياً. ورغم التعافي السريع عام 2012م (1.55 مليون برميل يومياً) في ظل أسعار عالمية قياسية بلغت 111.57 دولاراً للبرميل، إلا أن الفترة الممتدة من النصف الثاني لعام 2013 إلى عام 2016م شهدت أشد الأزمات ضراوة في تاريخ ليبيا الاقتصادي؛ حيث أغلقت الموانئ النفطية الرئيسية في منطقة الهلال النفطي والحقول الكبرى (كالشرارة والفيل) بفعل التجاذبات الأمنية والصراعات السياسية، فانحدر الإنتاج إلى نحو 479 ألف برميل يومياً عام 2016م. وتزامنت هذه الصدمة الإنتاجية الداخلية القاسية مع صدمة سعرية خارجية كبرى تمثلت في انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية منتصف عام 2014م لتهبط إلى 53.03 دولاراً عام 2015م ثم 45.13 دولاراً عام 2016م نتيجة طفرة إنتاج النفط الصخري الأمريكي وتخمة المعروض العالمي. ولم يبدأ التعافي التدريجي إلا عامي 2017 و2018م مع إعادة فتح الموانئ النفطية وتحسن الأسعار إلى 71.34 دولاراً للبرميل.

جدول (1): تطور أسعار النفط العالمية ومعدل نموها السنوي لفترة (1990 - 2018م)

السنة (Year)	سعر النفط العالمي (دولار/برميل)	معدل النمو السنوي (%)
1990	23.76	-
1991	20.04	-15.66
1992	19.32	-3.59
1993	17.01	-11.96
1994	15.86	-6.76
1995	17.02	7.31
1996	20.64	21.27
1997	19.11	-7.40
1998	12.76	-33.20
1999	17.90	40.20
2000	28.66	60.10
2001	24.46	14.60
2002	24.99	2.16
2003	28.85	15.40
2004	38.26	32.60
2005	54.57	42.60
2006	65.16	19.40
2007	72.44	11.10
2008	96.94	33.80
2009	61.74	-36.30
2010	79.61	28.90
2011	111.26	39.70
2012	111.57	0.27
2013	108.56	-2.60
2014	98.97	-2.80
2015	53.03	-46.10
2016	45.13	-15.30
2017	54.71	21.20
2018	71.34	30.30

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى تقارير صندوق النقد الدولي، ومنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، أعداد مختلفة.

جدول (2): تطور إنتاج وصادرات النفط الخام في ليبيا ومعدلات النمو السنوي (1990 - 2018م)

السنة	إنتاج النفط (مليون برميل)	معدل النمو (%)	صادرات النفط (مليون دينار)	معدل النمو (%)
1990	1,410.0	-	460.6	-
1991	1,523.0	8.01	514.5	11.70
1992	1,473.0	3.28-	476.3	7.42-
1993	1,401.8	4.88-	447.9	5.96-
1994	1,418.5	1.21	397.5	11.25-
1995	1,430.0	0.84	403.2	1.43
1996	1,449.8	1.38	432.0	7.14
1997	1,505.9	3.86	406.5	5.90-
1998	1,450.1	3.70-	421.3	3.64
1999	1,378.9	4.96-	390.3	7.35-
2000	1,470.0	6.60	397.2	1.76
2001	1,428.5	2.82-	384.3	3.24-
2002	1,383.5	3.15-	343.6	10.59-
2003	1,485.5	7.37	432.3	25.81
2004	1,583.2	6.57	459.9	6.38
2005	1,739.9	9.89	487.5	6.00
2006	1,864.6	7.16	519.3	6.52
2007	1,930.5	3.53	536.8	3.36
2008	1,942.8	0.63	525.7	2.06-
2009	1,836.1	5.49-	478.2	9.03-
2010	1,850.0	0.75	491.1	2.69
2011	522.4	71.76-	109.3	77.74-
2012	1,548.9	196.50	468.5	328.63
2013	1,044.5	32.56-	316.7	32.40-
2014	576.9	44.77-	124.5	60.68-
2015	494.0	14.37-	109.0	12.44-
2016	479.7	2.90-	111.3	2.11
2017	913.1	90.35	287.7	158.49
2018	1,047.0	14.66	367.5	27.73

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى النشرات الاقتصادية والتقارير السنوية لمصرف ليبيا المركزي، أعداد مختلفة.

4.2 تطور هيكل الإيرادات العامة للدولة الليبية (1990 - 2018م):

تنقسم الإيرادات العامة في ليبيا إلى فئتين رئيسيتين: الإيرادات النفطية (المتأتية من مبيعات النفط الخام والغاز ورسوم عقود المشاركة والإتاوات)، والإيرادات غير النفطية (التي تضم الضرائب والرسوم الجمركية، ورسوم الخدمات العامة، وأرباح الشركات والمؤسسات العامة ومصرف ليبيا المركزي). ويوضح الجدول رقم (3) استمرار الهيمنة المطلقة للإيرادات النفطية؛ حيث شكلت في المتوسط ما بين 85% إلى 95% من إجمالي الإيرادات العامة في أغلب سنوات الدراسة. ففي مرحلة التسعينيات، تراوحت الإيرادات العامة الإجمالية بين 2.18 مليار دينار كحد أدنى عام 1994م ونحو 5.62 مليار دينار عام 1999م. وشهدت فترة الألفينيات قفزات استثنائية في الإيرادات العامة نتيجة الطفرة السعرية؛ حيث ارتفعت من 8.17 مليار دينار عام 2000م إلى 72.89 مليار دينار عام 2008م، ومثلت الإيرادات النفطية في تلك السنة 88.6% من الإجمالي بواقع 188.3 مليار دولار (أو ما يعادل نحو 64.5 مليار دينار محلياً). ولكن في أعقاب عام 2011م، انحدرت الإيرادات العامة انحداراً عنيفاً لتسجل 16.61 مليار دينار عام 2011م، ورغم صعودها المؤقت عام 2012م إلى 74.71 مليار دينار، سرعان ما انهارت بصورة غير مسبقة خلال الأعوام (2014-2016م) لتهبط إلى 8.05 مليار دينار فقط عام 2016م نتيجة الصدمة المزدوجة لإغلاق الموانئ وانهيار الأسعار العالمية، مما فجر أزمة سيولة وتمويل حادة للدولة.

جدول (3): تطور إيرادات الموازنة العامة في ليبيا ونسبة مساهمتها (1990 - 2018م) (مليون دينار ليبي)

السنة	الضرائب والجمارك	إيرادات أخرى	إجمالي غير النفطية	إجمالي الإيرادات العامة	مساهمة النفط (%)
1990	675.0	585.0	1,260.0	2,985.0	57.8%
1991	585.0	600.0	1,185.0	3,524.0	66.4%
1992	666.0	620.0	1,286.0	2,686.0	52.1%
1993	723.1	521.2	1,244.3	2,494.0	50.1%
1994	722.8	531.9	1,254.7	2,188.0	42.7%
1995	838.0	562.0	1,400.0	3,673.0	61.9%
1996	888.0	808.0	1,696.0	5,604.0	69.7%
1997	881.0	805.0	1,686.0	4,635.0	63.6%
1998	1,054.0	761.0	1,815.0	4,408.0	58.8%
1999	1,139.6	723.0	1,862.6	5,622.0	66.9%
2000	1,032.3	1,426.9	2,459.2	8,175.0	69.9%
2001	1,069.3	1,326.5	2,395.8	7,891.0	69.6%
2002	1,079.1	944.0	2,023.1	12,854.0	84.3%
2003	1,275.4	1,709.2	2,984.6	16,614.0	82.0%
2004	1,890.2	1,240.8	3,131.0	23,272.0	86.5%
2005	1,592.0	1,136.0	2,728.0	37,413.0	92.7%
2006	1,786.6	1,735.4	3,522.0	45,457.0	92.3%
2007	1,904.0	2,824.0	4,728.0	53,091.0	91.1%
2008	3,289.7	5,034.5	8,324.2	72,897.0	88.6%
2009	3,381.5	3,056.5	6,438.0	41,786.0	84.6%
2010	3,641.4	2,148.7	5,790.1	61,504.0	90.6%
2011	698.2	285.0	983.2	16,614.0	94.1%
2012	866.5	2,332.7	3,199.2	74,714.0	95.7%
2013	992.6	1,995.3	2,987.9	54,762.0	94.5%
2014	720.4	846.3	1,566.7	21,395.0	92.7%

السنة	الضرائب والجمارك	إيرادات أخرى	إجمالي غير النفطية	إجمالي الإيرادات العامة	مساهمة النفط (%)
2015	717.3	5,528.4	6,245.7	12,163.0	48.7%
2016	781.2	1,398.5	2,179.7	8,050.0	72.9%
2017	1,009.7	2,118.9	3,128.6	26,002.0	88.0%
2018	1,513.2	14,154.6	15,667.8	31,791.0	50.7%

المصدر: تم تجميعها واحتسابها من واقع النشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي وتقارير ديوان المحاسبة الليبي.

4.3 تطور هيكل النفقات العامة وتصلب الإنفاق الاستهلاكي:

يُقسم القانون المالي للدولة الليبية النفقات العامة إلى ميزانية تسييرية (تضم الباب الأول: المرتبات والأجور، والباب الثاني: المصروفات العمومية والتسييرية، والباب الرابع: الدعم السلعي والمحروقات)، وميزانية التحول والتنمية (الباب الثالث: المشروعات الاستثمارية والرأسمالية الجديدة). ويوضح التحليل التاريخي للنفقات العامة في الجدول رقم (4) خللاً هيكلياً جسيماً في تركيبة الإنفاق؛ حيث اتجه الإنفاق الجاري (التسييري) نحو التضخم الانفجاري المستمر، في حين تعرض الإنفاق التنموي للاضمحلال والشطب كلما واجهت الدولة ضائقة مالية.

ففي عام 1990م بلغت النفقات العامة الإجمالية 2.68 مليار دينار، وارتفعت تدريجياً لتبلغ 5.41 مليار دينار عام 2000م. ومع تصاعد التدفقات النفطية بعد عام 2004م، تضاعف الإنفاق العام ليصل إلى 43.53 مليار دينار عام 2008م و50.55 مليار دينار عام 2010م. ولكن التحول الأخطر وقع بعد عام 2011م؛ حيث اتسع التوظيف السياسي والعشوائي في القطاع العام، فقفز عدد العاملين في الدولة إلى أكثر من 1.8 مليون موظف، لتبلغ فاتورة الرواتب والأجور مستويات قياسية تاريخية، مسجلة إجمالي إنفاق عام قدره 58.13 مليار دينار عام 2013م. وعندما هبطت الإيرادات إلى 8 مليارات عام 2016م، لم تتمكن الدولة من تقليص النفقات الجارية، بل استقر الإنفاق عند نحو 32.65 مليار دينار، مما أدى إلى وقف مخصصات التنمية كلياً وتوجيه كامل الموارد المتاحة لدفع الرواتب واستيراد المحروقات المدعومة.

جدول (4): تطور النفقات العامة للدولة الليبية وتوزيعها الهيكلي (1990 - 2018م) (مليون دينار ليبي)

السنة	النفقات الجارية (الرواتب والتسيير)	نفقات التنمية والتحول	نفقات الدعم وأخرى	إجمالي النفقات العامة
1990	1,492.0	702.0	931.2	2,684.0
1991	1,508.0	870.0	579.0	2,698.0
1992	1,534.0	785.0	509.7	2,675.0
1993	1,521.0	865.0	225.8	3,083.0
1994	1,769.0	775.0	448.7	3,109.0
1995	2,026.0	794.0	1,490.0	3,230.0
1996	2,455.0	1,045.0	596.0	4,096.0
1997	3,037.0	1,129.0	861.0	4,937.0
1998	3,163.8	865.0	412.2	4,749.0
1999	2,966.9	1,001.1	328.0	4,642.0
2000	3,153.2	1,541.0	556.0	5,415.0
2001	3,596.6	1,533.0	496.0	7,877.0
2002	4,210.3	3,701.7	575.0	10,973.0
2003	3,577.7	2,530.0	758.5	14,475.0
2004	6,720.0	6,718.0	-	18,245.0
2005	8,282.0	10,273.0	-	17,994.0
2006	8,888.1	14,831.0	-	22,493.0
2007	11,890.0	18,993.0	-	28,727.0
2008	11,874.0	28,903.3	3,337.4	43,534.0
2009	10,252.9	18,983.9	6,440.4	45,947.0

السنة	النفقات الجارية (الرواتب والتسيير)	نفقات التنمية والتحول	نفقات الدعم وأخرى	إجمالي النفقات العامة
2010	15,121.3	23,729.4	15,648.1	50,552.0
2011	17,580.1	0.0	5,786.4	23,366.0
2012	36,733.0	5,500.0	11,708.5	45,978.0
2013	42,598.5	13,276.5	9,408.5	58,133.0
2014	26,892.0	4,482.4	12,439.8	44,178.0
2015	29,196.1	4,411.9	9,570.9	43,264.0
2016	21,315.8	1,398.3	5,723.8	32,650.0
2017	20,293.3	4,541.0	1,887.7	38,360.0
2018	23,606.6	5,662.6	3,390.4	49,420.0

المصدر: النشرات الاقتصادية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، ووزارة المالية الليبية، أعداد مختلفة.

4.4 مسار رصيد الموازنة العامة (الفائض والعجز) والاستدامة المالية:

يُعرّف رصيد الموازنة العامة (Fiscal Balance) بأنه الفارق الصافي بين الإيرادات العامة الكلية والنفقات العامة الإجمالية للدولة خلال السنة المالية. ويعكس هذا الرصيد الوضع المالي الحقيقي وقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها واستدامة سياساتها العامة دون الإضرار بالتوازنات النقدية الكلية. ويبرز الجدول رقم (5) التقلبات العنيفة وغير المستقرة لرصيد الموازنة الليبية عبر مسار الدراسة:

1. سنوات التوازن الهش (1990 - 1999م): تراوح الرصيد بين فوائض طفيفة بلغت أقصاها 1.50 مليار دينار عام 1996م، وعجوزات محدودة بلغت (-0.58 مليار دينار) عام 1993م إثر تراجع أسعار النفط، بفعل الانضباط الإجباري للنفقات في سنوات الحصار.

2. سنوات الفوائض التاريخية والوفرة (2000 - 2010م): حققت الموازنة فوائض مالية تراكمية هائلة استمرت لتسع سنوات متتالية، مسجلة ذروتها التاريخية عام 2008م بفائض بلغ 29.36 مليار دينار، مما مكن الدولة من بناء احتياطي نقدية دولية تجاوزت 120 مليار دولار لدى المصرف المركزي والمؤسسة الليبية للاستثمار.

3. سنوات العجز المالي الحاد والانكشاف (2011 - 2018م): عقب عام 2011م، تحول رصيد الموازنة إلى خانة العجز المزمّن باستثناء عام 2012م (فائض 28.73 مليار دينار). وشهدت الأعوام (2013-2018م) فجوة مالية مرعبة؛ حيث بلغ العجز المالي ذروته التاريخية عام 2015م مسجلاً (-31.10 مليار دينار)، تبعه عجز قدره (-24.6 مليار دينار) عام 2016م و(-12.35 مليار دينار) عام 2017م و(-17.62 مليار دينار) عام 2018م. وبلغت العجوزات التراكمية خلال هذه الفترة ما يزيد عن 110 مليار دينار ليبي، تم تمويلها بالكامل عبر تسهيل الاحتياطيّات النقدية السيادية، وتوليد دين عام محلي قياسي تجاوز 150% من الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى انهيار سعر صرف الدينار في السوق الموازي وتآكل القوة الشرائية للمواطنين.

جدول (5): تطور رصيد الموازنة العامة للدولة الليبية (فائض / عجز) (1990 - 2018م) (مليون دينار ليبي)

السنة	إجمالي الإيرادات العامة	إجمالي النفقات العامة	رصيد الموازنة (فائض / عجز)
1990	2,985.0	2,684.0	301.0+
1991	3,524.0	2,698.0	826.0+
1992	2,686.0	2,675.0	11.0+
1993	2,494.0	3,083.0	589.0-
1994	2,188.0	3,109.0	291.0-
1995	3,673.0	3,230.0	443.0+
1996	5,604.0	4,096.0	1,508.0+
1997	4,635.0	4,937.0	302.0-

السنة	إجمالي الإيرادات العامة	إجمالي النفقات العامة	رصيد الموازنة (فائض / عجز)
1998	4,408.0	4,749.0	341.0-
1999	5,622.0	4,642.0	980.0+
2000	8,175.0	5,415.0	2,760.0+
2001	7,891.0	7,877.0	14.0+
2002	12,854.0	10,973.0	1,877.0+
2003	16,614.0	14,475.0	2,139.0+
2004	23,272.0	18,245.0	5,027.0+
2005	37,413.0	17,994.0	19,419.0+
2006	45,457.0	22,493.0	22,964.0+
2007	53,091.0	28,727.0	24,364.0+
2008	72,897.0	43,534.0	29,363.0+
2009	41,786.0	45,947.0	4,161.0-
2010	61,504.0	50,552.0	10,952.0+
2011	16,614.0	23,366.0	6,752.0-
2012	74,714.0	45,978.0	28,736.0+
2013	54,762.0	58,133.0	3,371.0-
2014	21,395.0	44,178.0	22,783.0-
2015	12,163.0	43,264.0	31,101.0-
2016	8,050.0	32,650.0	24,600.0-
2017	26,002.0	38,360.0	12,358.0-
2018	31,791.0	49,420.0	17,629.0-

المصدر: تم احتسابه بواسطة الباحثة اعتماداً على بيانات الجدولين (3) و (4) من واقع سجلات مصرف ليبيا المركزي.

5. المنهجية القياسية وبناء النموذج الرياضي:

5.1 توصيف النموذج وتحديد المتغيرات ومصادر البيانات:

لقياس واختبار أثر تقلبات الإيرادات النفطية والإنتاج وأسعار النفط الخام على رصيد الموازنة العامة في الاقتصاد الليبي، تم صياغة نموذج قياسي متعدد المتغيرات يستند إلى النظرية الاقتصادية القياسية، بحيث يكون رصيد الموازنة العامة هو المتغير التابع، بينما تمثل متغيرات القطاع النفطي والمتغيرات الكلية المصاحبة للمتغيرات التفسيرية المستقلة، وذلك وفق المعادلة الخطية العامة الآتية:

$$DFCt = c_0 + c_1 OILPt + c_2 OILDt + c_3 OILRt + c_4 CABt + c_5 EXCHt + \varepsilon t$$

حيث تعبر الرموز والمتغيرات المستخدمة في المعادلة عما يلي:

- $DFCt$ (Budget Balance): رصيد الموازنة العامة للدولة الليبية مقاساً بالفجوة الصافية بين إجمالي الإيرادات العامة وإجمالي النفقات العامة بالمليون دولار أمريكي ($GRt - GXt$)، وهو المتغير التابع الذي يقيس مقدار الفائض المالي أو العجز المالي السنوي.
- $OILPt$ (Crude Oil Price): متوسط السعر العالمي السنوي لبرميل خام برنت مقوماً بالدولار الأمريكي، وهو متغير خارجي يتحدد في الأسواق الدولية وفق قوى العرض والطلب والمضاربة العالمية.
- $OILDt$ (Domestic Oil Production): حجم القدرة الإنتاجية النفطية المحلية مقاسة بملايين البراميل سنوياً، وتعتبر مصدراً رئيساً لتوليد الفوائض المالية وتحديد حجم الصادرات.
- $OILRt$ (Total Oil Revenues): إجمالي الإيرادات النفطية السنوية المتدفقة إلى الخزينة مقومة بالمليون دولار (حاصل ضرب الكميات المصدرة في السعر بعد خصم التكاليف)، والتي تمول تاريخياً ما يزيد عن 90% إلى 95% من

الإنفاق العام.

- CABt (Trade Balance): رصيد الميزان التجاري (الفرق السنوي بين إجمالي الصادرات الكلية والواردات السلعية والخدمية بالمليون دولار)، ويعبر عن المركز التجاري والفوائض الخارجية للدولة.
- EXCHt (Exchange Rate): سعر صرف الدينار الليبي الرسمي مقابل الدولار الأمريكي (متوسط سنوي)، ويعكس أثر تقييم الإيرادات النفطية المصدرة بالدولار عند تحويلها إلى العملة المحلية لتمويل الرواتب والإنفاق المحلي.
- c_0 : الحد الثابت للنموذج (Intercept).
- c_1, c_2, c_3, c_4, c_5 : معاملات الانحدار الجزئي (Partial Regression Coefficients) التي تقيس حساسية واستجابة رصيد الموازنة العامة للتغير في كل متغير مستقل بنسبة وحدة واحدة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.
- ε_t : حد الخطأ العشوائي (Error Term) الذي يُفترض فيه توزيع طبيعي بمتوسط صفري وتباين ثابت، و(t) تعبر عن البعد الزمني للسلسلة (1990 - 2018م؛ $n = 29$ مشاهدة سنوية).

5.2 التبرير الاقتصادي لتوقعات إشارات المعلمات (Expected Signs):

تتسق التوقعات الاقتصادية النظرية لمعاملات النموذج مع المنطق الاقتصادي السليم على النحو التالي:

1. معلمة سعر النفط ($c_1 > 0$): يُتوقع أن تكون إشارتها موجبة؛ لأن ارتفاع سعر النفط العالمي يرفع القيمة النقدية للصادرات النفطية، مما يضخم الإيرادات العامة ويخفض العجز القائم أو يعظم الفائض المالي.
2. معلمة الإنتاج النفطي ($c_2 > 0$): يُتوقع أن تكون موجبة؛ إذ إن زيادة معدلات الإنتاج والتصدير تزيد من حجم التدفقات المالية إلى الخزنة العامة، مما يدعم المركز المالي للموازنة.
3. معلمة الإيرادات النفطية ($c_3 > 0$): يُتوقع أن تكون موجبة وذات وزن معنوي كبير؛ باعتبارها القناة التمويلية المباشرة للموازنة العامة في الاقتصاد الربيعي الليبي.
4. معلمة الميزان التجاري ($c_4 > 0$): يُتوقع أن تكون موجبة؛ لأن تحقيق فائض تجاري يعزز رصيد الدولة من العملات الأجنبية ويدعم الملاءة المالية الكلية للدولة.
5. معلمة سعر الصرف ($c_5 > 0$): يُتوقع أن تكون موجبة؛ حيث إن ارتفاع سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار (أي انخفاض قيمة العملة المحلية وتخفيضها) يؤدي إلى تضخيم القيمة الاسمية للإيرادات النفطية بالدينار الليبي، مما يتيح للحكومة تغطية بنود المرتبات والإنفاق الداخلي بحجم أقل من الدولارات، وبالتالي تقليص العجز الحسابي للموازنة.

6. التحليل القياسي ونتائج التقدير ومناقشتها:

6.1 التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يوضح الجدول رقم (6) المؤشرات الإحصائية الوصفية لمتغيرات النموذج القياسي خلال الفترة (1990-2018م):

جدول (6): نتائج التحليل الوصفي واختبارات التوزيع الطبيعي لمتغيرات النموذج (1990 - 2018م)

المؤشر الإحصائي	DFC	OILP	OILD	OILR	CAB	EXCH
المتوسط الحسابي (Mean)	0.945	48.747	1,364.92	64,114.37	5,652.81	0.928
الوسيط (Median)	0.301	38.260	1,449.85	42,130.98	2,201.10	1.254
الحد الأقصى (Maximum)	29.363	111.570	1,942.83	188,338.30	35,701.70	1.394
الحد الأدنى (Minimum)	-31.101	12.760	479.69	18,504.27	-19,033.30	0.281
الانحراف المعياري (Std. Dev)	14.584	32.857	421.55	49,868.36	11,254.61	0.454
معامل الالتواء (Skewness)	0.034	0.689	-0.873	1.146	0.786	-0.387
معامل التفرطح (Kurtosis)	3.159	2.126	2.984	3.056	4.008	1.265
إحصائية (Jarque-Bera)	0.036	3.221	3.683	6.356	4.215	4.359
احتمالية التوزيع (Probability)	0.982	0.200	0.159	0.042	0.122	0.113

EXCH	CAB	OILR	OILD	OILP	DFC	المؤشر الإحصائي
5.771	3.55E+09	6.96E+10	4,975,818	30,228.89	5,955.13	مجموع المربعات Sum Sq.) (.Dev
29	29	29	29	29	29	عدد المشاهدات (Observations)

المصدر: مخرجات برنامج 10 E-Views استناداً إلى قاعدة بيانات الدراسة. يتبين من نتائج التحليل الوصفي أن متوسط رصيد الموازنة العامة (DFC) بلغ 0.945 مليون دولار مع انحراف معياري كبير قدره 14.584 مليون دولار، مما يعكس تذبذباً حاداً بين أقصى فائض (29.36 مليون دولار) وأعمق عجز مسجل (-31.10 مليون دولار). وبلغ متوسط سعر النفط (OILP) 48.75 دولاراً للبرميل متفاوتاً بين 12.76 و 111.57 دولاراً. وبلغ متوسط الإنتاج اليومي المعبر عنه سنوياً 1,364.9 (OILD) مليون برميل، بحد أدنى 479.69 مليون برميل نتيجة إغلاق الحقول. وتؤكد اختبارات جارك-بيرا (Jarque-Bera) اعتدالية التوزيع الطبيعي لسلسلة رصيد الموازنة باحتمالية مرتفعة بلغت 0.982.

6.2 مصفوفة الارتباط الثنائي بين المتغيرات:
يوضح الجدول رقم (7) معاملات الارتباط الثنائي البسيط بين متغيرات النموذج وقيم اختبار (t-statistic) ومستويات الدلالة الإحصائية المصاحبة:

جدول (7): مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات النموذج واختبارات المعنوية (1990 - 2018م)

EXCH	CAB	OILR	OILD	OILP	DFC	المتغير
					1.000	DFC
				1.000	0.458 **(p=0.012)	OILP
			1.000	0.181- (p=0.347)	0.841 *** (p=0.000)	OILD
		1.000	0.151 (p=0.435)	0.767 *** (p=0.000)	0.649 *** (p=0.000)	OILR
	1.000	0.819 *** (p=0.000)	0.695 *** (p=0.000)	0.377 ** (p=0.044)	0.835 *** (p=0.000)	CAB

لقياس واختبار أثر تقلبات الإيرادات النفطية والإنتاج وأسعار النفط الخام على رصيد الموازنة العامة في الاقتصاد الليبي، تم صياغة نموذج قياسي متعدد المتغيرات يستند إلى النظرية الاقتصادية القياسية، بحيث يكون رصيد الموازنة العامة هو المتغير التابع، بينما تمثل متغيرات القطاع النفطي والمتغيرات الكلية المصاحبة للمتغيرات التفسيرية المستقلة، وذلك وفق المعادلة الخطية العامة الآتية:

حيث تعبر الرموز والمتغيرات المستخدمة في المعادلة عما يلي:

- DFCT (Budget Balance): رصيد الموازنة العامة للدولة اللببية مقاساً بالفجوة الصافية بين إجمالي الإيرادات العامة وإجمالي النفقات العامة بالمليون دولار أمريكي (Grt - Gxt)، وهو المتغير التابع الذي يقيس مقدار الفائض المالي أو العجز المالي السنوي.
- OILPt (Crude Oil Price): متوسط السعر العالمي السنوي لبرميل خام برنت مقوماً بالدولار الأمريكي، وهو متغير خارجي يتحدد في الأسواق الدولية وفق قوى العرض والطلب والمضاربة العالمية.
- OILDt (Domestic Oil Production): حجم القدرة الإنتاجية النفطية المحلية مقاسة بملايين البراميل سنوياً، وتعتبر مصدراً رئيساً لتوليد الفوائض المالية وتحديد حجم الصادرات.
- OILRt (Total Oil Revenues): إجمالي الإيرادات النفطية السنوية المتدفقة إلى الخزنة مقومة بالمليون دولار (حاصل ضرب الكميات المصدرة في السعر بعد خصم التكاليف)، والتي تمول تاريخياً ما يزيد عن 90% إلى 95% من الإنفاق العام.
- CABt (Trade Balance): رصيد الميزان التجاري (الفرق السنوي بين إجمالي الصادرات الكلية والواردات السلعية والخدمية بالمليون دولار)، ويعبر عن المركز التجاري والفوائض الخارجية للدولة.
- EXCHt (Exchange Rate): سعر صرف الدينار الليبي الرسمي مقابل الدولار الأمريكي (متوسط سنوي)، ويعكس أثر تقييم الإيرادات النفطية المصدرة بالدولار عند تحويلها إلى العملة المحلية لتمويل الرواتب والإنفاق المحلي.
- c0: الحد الثابت للنموذج (Intercept).

- c_1, c_2, c_3, c_4, c_5 : معاملات الانحدار الجزئي (Partial Regression Coefficients) التي تقيس حساسية واستجابة رصيد الموازنة العامة للتغير في كل متغير مستقل بنسبة وحدة واحدة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.
- ε_t : حد الخطأ العشوائي (Error Term) الذي يُفترض فيه توزيع طبيعي بمتوسط صفري وتباين ثابت، و (t) تعبر عن البعد الزمني للسلسلة (1990 - 2018م؛ $n = 29$ مشاهدة سنوية).
- تتسق التوقعات الاقتصادية النظرية لمعاملات النموذج مع المنطق الاقتصادي السليم على النحو التالي:
- 1. معلمة سعر النفط ($c_1 > 0$): يُتوقع أن تكون إشارتها موجبة؛ لأن ارتفاع سعر النفط العالمي يرفع القيمة النقدية للصادرات النفطية، مما يضخم الإيرادات العامة ويخفض العجز القائم أو يعظم الفائض المالي.
- 2. معلمة الإنتاج النفطي ($c_2 > 0$): يُتوقع أن تكون موجبة؛ إذ إن زيادة معدلات الإنتاج والتصدير تزيد من حجم التدفقات المالية إلى الخزنة العامة، مما يدعم المركز المالي للموازنة.
- 3. معلمة الإيرادات النفطية ($c_3 > 0$): يُتوقع أن تكون موجبة وذات وزن معنوي كبير؛ باعتبارها القناة التمويلية المباشرة للموازنة العامة في الاقتصاد الريعي الليبي.
- 4. معلمة الميزان التجاري ($c_4 > 0$): يُتوقع أن تكون موجبة؛ لأن تحقيق فائض تجاري يعزز رصيد الدولة من العملات الأجنبية ويدعم الملاءة المالية الكلية للدولة.
- 5. معلمة سعر الصرف ($c_5 > 0$): يُتوقع أن تكون موجبة؛ حيث إن ارتفاع سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار (أي انخفاض قيمة العملة المحلية وتخفيضها) يؤدي إلى تضخيم القيمة الاسمية للإيرادات النفطية بالدينار الليبي، مما يتيح للحكومة تغطية بنود المرتبات والإنفاق الداخلي بحجم أقل من الدولارات، وبالتالي تقليص العجز الحسابي للموازنة.
- يوضح الجدول رقم (6) المؤشرات الإحصائية الوصفية لمتغيرات النموذج القياسي خلال الفترة (1990-2018م):

جدول (6): نتائج التحليل الوصفي واختبارات التوزيع الطبيعي لمتغيرات النموذج (1990 - 2018م)

المؤشر الإحصائي	DFC	OILP	OILD	OILR	CAB	EXCH
المتوسط الحسابي (Mean)	0.945	48.747	1,364.92	64,114.37	5,652.81	0.928
الوسيط (Median)	0.301	38.260	1,449.85	42,130.98	2,201.10	1.254
الحد الأقصى (Maximum)	29.363	111.570	1,942.83	188,338.30	35,701.70	1.394
الحد الأدنى (Minimum)	-31.101	12.760	479.69	18,504.27	-19,033.30	0.281
الانحراف المعياري (Std. Dev)	14.584	32.857	421.55	49,868.36	11,254.61	0.454
معامل الالتواء (Skewness)	0.034	0.689	-0.873	1.146	0.786	-0.387
معامل التفرطح (Kurtosis)	3.159	2.126	2.984	3.056	4.008	1.265
إحصائية (Jarque-Bera)	0.036	3.221	3.683	6.356	4.215	4.359
احتمالية التوزيع (Probability)	0.982	0.200	0.159	0.042	0.122	0.113
مجموع المربعات (Sum Sq. Dev)	5,955.13	30,228.89	4,975,818	6.96E+10	3.55E+09	5.771
عدد المشاهدات (Observations)	29	29	29	29	29	29

المصدر: مخرجات برنامج E-Views استناداً إلى قاعدة بيانات الدراسة.

يتبين من نتائج التحليل الوصفي أن متوسط رصيد الموازنة العامة (DFC) بلغ 0.945 مليون دولار مع انحراف معياري كبير قدره 14.584 مليون دولار، مما يعكس تذبذباً حاداً بين أقصى فائض (29.36 مليون دولار) وأعمق عجز مسجل (-31.10 مليون دولار). وبلغ متوسط سعر النفط (OILP) 48.75 دولاراً للبرميل متفاوتاً بين 12.76 و 111.57 دولاراً. وبلغ متوسط الإنتاج اليومي المعبر عنه سنوياً (OILD) 1,364.9 مليون برميل، بحد أدنى 479.69 مليون برميل نتيجة

إغلاق الحقول. وتؤكد اختبارات جارك-بيررا (Jarque-Bera) اعتدالية التوزيع الطبيعي لسلسلة رصيد الموازنة باحتمالية مرتفعة بلغت 0.982. يوضح الجدول رقم (7) معاملات الارتباط الثنائي البسيط بين متغيرات النموذج وقيم اختبار (t-statistic) ومستويات الدلالة الإحصائية المصاحبة:

جدول (7): مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات النموذج واختبارات المعنوية (1990 - 2018م)

المتغير	DFC	OILP	OILD	OILR	CAB	EXCH
DFC	1.000					
OILP	0.458 **(p=0.012)	1.000				
OILD	0.841 *** (p=0.000)	0.181- (p=0.347)	1.000			
OILR	0.649 *** (p=0.000)	0.767 *** (p=0.000)	0.151 (p=0.435)	1.000		
CAB	0.835 *** (p=0.000)	0.377 ** (p=0.044)	0.695 *** (p=0.000)	0.819 *** (p=0.000)	1.000	
EXCH	0.047 *** (p=0.000)	0.718 *** (p=0.000)	0.202- (p=0.293)	0.562 *** (p=0.001)	0.287 (p=0.131)	1.000

المصدر: مخرجات برنامج E-Views 10. (***) دال إحصائياً عند 1%، ** دال عند 5%.)
تكشف مصفوفة الارتباط عن وجود علاقات ارتباطية موجبة قوية وبالغة الدلالة الإحصائية بين رصيد الموازنة العامة ومتغيرات الإنتاج النفطي ($r = 0.841$) والميزان التجاري ($r = 0.835$) والإيرادات النفطية ($r = 0.649$)، وسعر النفط ($r = 0.458$). ويؤكد ذلك أن الطاقة الإنتاجية المحلية والميزان الخارجي يمثلان المحدد الأكثر قوة في التأثير على الاستقرار المالي للموازنة، يليهما تدفق العوائد النفطية الكلية.

6.3 نتائج تقدير النموذج القياسي (طريقة OLS):
يوضح الجدول رقم (8) النتائج القياسية لتقدير معلمات دالة رصيد الموازنة العامة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) للفترة (1990 - 2018م):

جدول (8): نتائج تقدير نموذج أثر تقلبات الإيرادات النفطية على رصيد الموازنة العامة (طريقة OLS)

المتغير المستقل	المعامل المقدر (.Coeff)	الخطأ المعياري (Std. Error)	قيمة (t-Statistic)	الدلالة الإحصائية (.Prob)
الحد الثابت (C)	-18.06533	8.996522	-2.008034	*0.0571
سعر خام برنت (OILP)	0.028073	0.009057	3.099576	***0.0051
إنتاج النفط (OILD)	0.281906	0.157908	1.785256	*0.0874

المتغير المستقل	المعامل المقدر (.Coeff)	الخطأ المعياري (Std. Error)	قيمة (t-Statistic)	الدلالة الإحصائية (.Prob)
الإيرادات النفطية (OILR)	0.318285	0.127802	2.490454	**0.0208
رصيد الميزان التجاري (CAB)	0.026640	0.007318	3.640107	***0.0014
سعر الصرف (EXCH)	0.000221	0.000111	1.985450	*0.0597
$R^2 = 0.8632$ $R^2 = 0.8632$ $R^2 = 0.8632$ $R^2 = 0.8632$ $R^2 = 0.8632$ $Adj-R^2 =$ $Adj-R^2 =$ $Adj-R^2 =$ $Adj-R^2 =$ $Adj-R^2 =$ $F =$ $F =$ $F =$ $F =$ $F =$ $p =$ $p =$ $p =$ $p =$ $p =$ $D.W$ $D.W$ $D.W$ $D.W$ $D.W$ $1.82 =$ $1.82 =$ $1.82 =$ $1.82 =$ $1.82 =$				

المصدر: مخرجات برنامج E-Views 10. (** معنوي عند 1%، * معنوي عند 5%، * معنوي عند 10%).

6.4 الاختبارات التشخيصية وكفاءة التقدير القياسي:

للتحقق من سلامة وصلاحية النموذج المقدر وملاءمة استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، تم إجراء حزمة من الاختبارات التشخيصية القياسية لسلسلة البواقي (Residuals):

1. اختبار اعتدالية توزيع البواقي (Jarque-Bera Normality Test): بلغت قيمة الإحصائية (18.86) بدلالة احتمالية تؤكد أن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعاً يفي بالشروط القياسية للمقدرات الخطية.
2. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test): أظهرت نتائج الاختبار أن قيمة إحصائية فيشر بلغت ($F = 1.0776$) باحتمالية ($F = 0.3585 > 0.05$)، وقيمة ($Obs \cdot R^2 = 2.699$) باحتمالية ($Prob. Chi-Square = 0.2593 > 0.05$). ويدل ذلك بصورة قاطعة على قبول الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود ارتباط خطي تسلسلي بين البواقي العشوائية من الدرجة الأولى أو الثانية، وتؤكد هذه النتيجة بقيمة إحصائية دربن-واتسون ($D.W = 1.82$) المقاربة للقيمة المثالية (2).
3. اختبار ثبات تجانس التباين (ARCH Heteroscedasticity Test): أفرز الاختبار قيمة إحصائية ($F = 0.2587$) باحتمالية ($Prob. F = 0.6153 > 0.05$)، وقيمة ($Obs \cdot R^2 = 0.2758$) باحتمالية ($0.05 < 0.5994$). وتثبت هذه النتيجة ثبات تباين الأخطاء العشوائية عبر الزمن، مما يؤكد أن مقدرات OLS تتصف بكونها أفضل مقدرات خطية غير متحيزة وذات أقل تباين (BLUE).

6.5 المناقشة الاقتصادية المعمقة لمعاملات النموذج:

تكشف القراءة الاقتصادية الدقيقة للنتائج القياسية المعروضة في الجدول (8) عن مجموعة من الدلالات الهيكلية البالغة الأهمية:

1. القوة التفسيرية الشاملة: أثبتت قيمة معامل التحديد المصحح ($Adjusted R^2 = 0.8335$) أن نحو 83.35% من التقلبات والتغيرات السنوية الحاصلة في رصيد الموازنة العامة الليبية خلال الفترة (2018-1990م) يتم تفسيرها بواسطة المتغيرات المستقلة الخمسة الواردة في النموذج، في حين تعود النسبة المتبقية (16.65%) إلى عوامل عشوائية أخرى غير متضمنة. وتؤكد قيمة إحصائية فيشر المرتفعة جداً ($F = 29.03$) ذات المعنوية المطلقة ($p = 0.0000$) المعنوية الإجمالية القاطعة للنموذج القياسي وصحة صياغته الرياضية.
2. أثر الإيرادات النفطية (OILR): جاءت معلمة الإيرادات النفطية موجبة وذات دلالة إحصائية معنوية عند مستوى 5% ($c3 = 0.318285$, $p = 0.0208$)؛ وتفسير ذلك اقتصادياً أنه عند زيادة الإيرادات النفطية الكلية بنسبة 1%، فإن رصيد الموازنة العامة يتحسن بمقدار 0.32% (أي يقل العجز أو يزداد الفائض بمقدار 320 ألف دولار لكل زيادة مليون دولار في الإيرادات). وتثبت هذه النتيجة صحة الفرضية الرئيسية للدراسة، وتؤكد أن التدفقات المالية للنفط تمثل شريان الحياة التمويلي للموازنة العامة.
3. أثر إنتاج النفط الخام (OILD): بلغت قيمة المعلمة ($c2 = 0.281906$) وهي معنوية إحصائياً عند مستوى 10% ($p = 0.0874$). وتعكس هذه النتيجة الأهمية الاستراتيجية القصوى للقدرة الإنتاجية والتصديرية؛ حيث تسهم زيادة إنتاج النفط بنسبة 1% في تحسين رصيد الموازنة بنسبة 0.28%. ويفسر هذا المعامل الرياضي فداحة الكارثة المالية التي حاقت بالاقتصاد الليبي إبان إغلاق حقول والموانئ بين عامي 2013 و2016م؛ حيث إن حرمان الدولة من استخراج وتصدير

نفطها قاد فورياً إلى هبوط الإيرادات وتفجير عجز تاريخي فاق 31 مليار دينار.

4. أثر أسعار النفط العالمية (OILP): حققت معلمة السعر دلالة إحصائية فائقة عند مستوى معنوية 1% ($c1 = 0.028073, t = 3.099, p = 0.0051$). وتدلل هذه النتيجة على أن زيادة سعر خام برنت بدولار واحد للبرميل تؤدي إلى تحسن رصيد الموازنة بنحو 28 ألف دولار مباشرة، مما يبرز شدة انتقال صدمات الأسعار الخارجية إلى المركز المالي للدولة.

5. أثر رصيد الميزان التجاري (CAB): جاء المعامل موجباً وذا معنوية قطعية عند مستوى 1% ($c4 = 0.026640, t = 3.640, p = 0.0014$). ويؤكد ذلك الترابط الوثيق بين الفجوة الخارجية (الميزان التجاري) والفجوة الداخلية (الموازنة العامة)؛ إذ إن كل تحسن في الفائض التجاري بمقدار 1% يقلص عجز الموازنة بنسبة 2.66%، نظراً لأن حصيلة الصادرات تغذي الخزنة العامة بالعملة الصعبة وتدعم الاستقرار النقدي.

6. أثر سعر الصرف (EXCH): أظهر المعامل إشارة موجبة ومعنوية عند مستوى 10% ($c5 = 0.000221, p = 0.0597$). ورغم صغر حجم المعامل نسبياً، إلا أنه يؤكد المنطق الاقتصادي القائل بأن خفض قيمة الدينار الليبي مقابل الدولار يؤدي إلى تضخيم الإيرادات النفطية بالدينار، مما يمكن وزارة المالية من تغطية فاتورة الأجور والمرتبات المحلية بتكلفة دولارية أقل، وهو ما لجأت إليه السلطات النقدية الليبية كأداة اضطرارية لتقليص عجز الموازنة العام.

7. الخاتمة والاستنتاجات:

تناولت هذه الدراسة بالتحليل النظري والكمي المعمق محددات الاستدامة المالية في الاقتصاد الليبي من خلال قياس حساسية رصيد الموازنة العامة لصددمات قطاع النفط خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2018م. وانطلقت من فرضية محورية تقضي بوجود تأثير طردي معنوي للإيرادات النفطية والإنتاج والأسعار في تمويل الموازنة وتحديد رصيدها الصافي بين الفائض والعجز.

وخلصت الدراسة من خلال التحليل الاقتصادي والنمذجة القياسية بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) إلى جملة من النتائج والاستنتاجات الجوهرية، نوجز أهمها فيما يلي:

1. تأكيد صحة الفرضية الرئيسية: أثبتت نتائج التقدير القياسي وجود علاقة طردية قوية ومعنوية إحصائياً بين الإيرادات النفطية ورصيد الموازنة العامة؛ حيث بلغت مرونة الاستجابة (0.32)، مما يؤكد أن الإيرادات النفطية هي المحدد الأكثر تأثيراً في استقرار المركز المالي للدولة، وأن أي تراجع فيها ينعكس فوراً في صورة فجوة عجز مالي.
2. الحساسية الفائقة للقدرة الإنتاجية: أظهرت النتائج أن إنتاج النفط المحلي يمارس دوراً محورياً في تعزيز رصيد الموازنة بمعامل مرونة قدره (0.28)، وأن الصدمات الإنتاجية الداخلية الناتجة عن الاضطرابات الأمنية وإغلاق الموانئ بين عامي 2013 و2016م كانت ذات أثر تدميري مباشر على التوازن المالي، يفوق في حدته أثر انخفاض الأسعار العالمية، مما يبرز الترابط الوجودي بين الأمن والاستقرار المالي.
3. التبعية للصددمات السعريّة العالمية: تبين أن سعر خام برنت العالمي يرتبط إيجابياً برصيد الموازنة العامة عند مستوى دلالة 1% بمعامل (0.028)، مما يؤكد انتقال الصدمات الخارجية إلى الداخل الليبي دون وجود مصدات مالية كافية لامتصاصها.

4. التشوه الهيكلي للموازنة العامة: كشف استقراء بيانات المالية العامة الليبية عن استمرار هيمنة الإيرادات النفطية بنسبة تجاوزت 90%، يقابلها ضمور تام في الإيرادات غير النفطية (الضريبية والجمركية) التي لم تتجاوز في المتوسط 10%. وفي المقابل، شهدت النفقات العامة تضخماً هائلاً في بنود الإنفاق الاستهلاكي الجاري؛ حيث تستحوذ المرتبات والأجور ودعم المحروقات على ما يزيد عن 80% إلى 85% من إجمالي الإنفاق العام، مما أدى إلى تجريد الموازنة من وظيفتها التنموية وشطب مخصصات التحول الرأسمالي.
5. المساييرة الدورية والجمود التنزالي: أثبتت الدراسة أن السياسة المالية في ليبيا تتسم بالمساييرة الدورية المفرطة (Pro-cyclicality)؛ إذ تتوسع الدولة في الإنفاق الاستهلاكي والتوظيف الحكومي في سنوات الطفرة النفطية، وتواجه جموداً تاماً في تقليص تلك النفقات عند هبوط الإيرادات، مما فجر عجوزات مالية تراكمية قياسية تجاوزت 110 مليار دينار خلال الفترة (2013-2018م)، تم تمويلها عبر استنزاف الاحتياطات النقدية السيادية وتوليد دين عام داخلي خانق هدد الاستقرار النقدي للدينار الليبي.

8. التوصيات الاستراتيجية والسياسات المقترحة:

بناءً على ما أسفرت عنه نتائج الدراسة من مؤشرات قياسية وتشخيص هيكلي، توصي الباحثة صانعي السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية في الدولة الليبية بتبني حزمة متكاملة من الإصلاحات الهيكلية والاستراتيجية:

1. تأسيس صندوق سيادي لاستقرار الموارد النفطية (Oil Revenue Stabilization Fund): الإسراع بإصدار تشريع مالي ملزم يقضي بإنشاء صندوق سيادي لضبط واستقرار عوائد النفط، تفصل موارده فصلاً تاماً عن الموازنة التسييرية السنوية للدولة. ويقوم عمل الصندوق على تحديد سعر أساسي تحوطي لبرميل النفط في الموازنة (بأقل من متوسط السعر العالمي المتوقع بنحو 15-20%)، وتوجيه كافة الفوائض المالية المتأتية من ارتفاع الأسعار أو زيادة الإنتاج إلى حسابات الصندوق الاستثمارية في أصول سيادية آمنة، على ألا يتم السحب منه إلا في حالات الصدمات السعريّة أو الإنتاجية الحادة بموجب قيود قانونية صارمة، مما يضمن استقرار تدفقات الإنفاق العام وفك ارتباطه بالدورات النفطية الدولية.

2. تبني قواعد الانضباط المالي الصارم وترشيد النفقات الجارية:
 - إصلاح منظومة الأجور والمرتبات: إيقاف التوظيف السياسي العشوائي في الجهاز الإداري الحكومي، وإجراء مراجعة شاملة للهيكل الوظيفي للدولة عبر تفعيل الرقم الوطني الموحد لمنع الازدواج الوظيفي وصرف المرتبات الوهمية، مع ربط العلاوات والترقيات بمعدلات الإنتاجية والأداء الفعلي.
 - إصلاح سياسة الدعم الشامل: استبدال منظومة الدعم العيني الحالية للوقود والمحروقات — والتي تستنزف مليارات الدنانير وتغذي شبكات التهريب عبر الحدود — بنظام «الدعم النقدي المباشر» للمواطنين، مما يوفر وفورات مالية ضخمة للخزينة العامة ويقضي على الهدر والفساد المصاحب لاستيراد المشتقات النفطية.
3. تحديد قطاع النفط عن الصراعات السياسية والأمنية:
 - إرساء ميثاق وطني ملزم يجرم إغلاق الموانئ والحقوق النفطية أو استخدام قوت الليبيين كورقة مساومة سياسية، والعمل على تأمين وتحديث المنشآت وخطوط الأنابيب بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للنفط، لضمان استقرار الطاقة التصديرية فوق مستوى 1.5 مليون برميل يومياً باعتبارها صمام الأمان الوحيد للاستقرار المالي في الأجل القصير.
4. تعبئة وتفعيل الإيرادات العامة غير النفطية:
 - تطوير الإدارة الجبائية: رقمنة وتحديث مصلحة الضرائب ومصلحة الجمارك، ومكافحة التهريب والفساد الجمركي، وتحديث التشريعات الضريبية لتوسيع الوعاء الضريبي دون الإخلال بالعدالة الاجتماعية.
 - فرض رسوم خدمات عادلة واسترداد التكاليف في المرافق العامة القابلة للتمويل الذاتي، لرفع نسبة مساهمة الجباية العادية إلى ما لا يقل عن 25% إلى 30% من تمويل النفقات التشغيلية في غضون السنوات الخمس المقبلة.
5. تنفيذ استراتيجية شاملة للتحويل والتنويع الاقتصادي المستدام:
 - الخروج من مصيدة الدولة الريعية عبر توجيه مخصصات الباب الثالث (الإنفاق التنموي) نحو المشروعات الاستثمارية ذات المردود الإنتاجي السريع؛ وتشمل:
 - النهوض بقطاع الزراعة والصناعات الغذائية في المناطق الريفية والجنوبية لتحقيق الأمن الغذائي وتقليص فاتورة الاستيراد الخارجية.
 - استغلال الموقع الجغرافي الفريد لليبيا في تجارة العبور والخدمات اللوجستية البحرية والجوية لربط إفريقيا بأوروبا.
 - الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة (الشمسية والرياح)؛ حيث تمتلك ليبيا واحداً من أعلى معدلات الإشعاع الشمسي في العالم، مما يمكنها من التحول إلى مركز إقليمي لتصدير الكهرباء النظيفة وتقليل استهلاك النفط والغاز محلياً.
 - تشجيع القطاع الخاص الوطني وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) عبر تحسين بيئة الأعمال وتطوير القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية.

9. قائمة المصادر والمراجع:

- 9.1 المراجع باللغة العربية:
 1. إبراهيم، علي، والعجاردة، أنور. (2000). مبادئ المالية العامة. دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
 2. إبرهيمي، أحمد. (2016). اقتصاديات الموارد النفطية والسياسات المالية الكلية. أوراق اقتصادية، بغداد، العراق.
 3. أبو عبودة، أمال أحمد ناجي. (2003). أثر تقلبات العائدات النفطية على هيكل الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970-2002م. رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.
 4. أنيسة، بن رمضان، وبلقاسم، مصطفى. (2014). الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، (12)، 295-310.
 5. البصام، سها محسن. (2013). مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، (36)، 1-28.
 6. بطريق، يونس. (1998). المالية العامة والنظم الضريبية. دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
 7. بن عزة، محمد. (2015). ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف. أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
 8. جاب الله، مصطفى. (2016). تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيد الموازنة العامة وميزان المدفوعات: حالة الجزائر. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، (1)، 1-18.
 9. الجناحي، طاهر، وحسين، كريم. (2011). أثر تقلبات أسعار النفط الخام على التجارة الخارجية والاحتياطيات الدولية. مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، (24)، 1-22.
 10. حشيش، عادل أحمد. (1984). أصول المالية العامة. مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
 11. حشيش، عادل أحمد. (2006). أساسيات المالية العامة: دراسة مقارنة. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.
 12. حمادي، نعيمة. (2009). تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية (1986-2008م). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
 13. خويلدات، محمد مجاهد، وودان، بشير. (2013). أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر والإمارات. مذكرة تخرج غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
 14. دراز، حامد عبدالمجيد. (1979). مبادئ الاقتصاد العام والسياسات المالية. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، الطبعة الرابعة.
 15. الدوري، محمد أحمد. (1983). محاضرات في الاقتصاد البترولي والسوق النفطية. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

16. الدوري، محمد أحمد. (2003). مبادئ اقتصاد النفط. دار شموع الثقافة، الزاوية، ليبيا.
17. دويدار، محمد. (1993). مبادئ الاقتصاد السياسي. مطبعة التوني، الإسكندرية، مصر.
18. روبجع، السعيد. (2013). التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2009م. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
19. زيتوني، هوارية. (2010). أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات الجزائري. مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر.
20. سالم، عبدالحسين عبدالحسين. (2014). عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع إشارة للعراق للفترة 2003-2012م. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، بغداد، 18(68)، 290-312.
21. سلامة، ممدوح. (2015). العوامل الكامنة وراء التراجع الحاد في أسعار النفط الخام وتداعياتها على الدول المصدرة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.
22. السيوفي، فحطان. (1989). اقتصاديات المالية العامة. دار طلاس للدراسات والنشر، دمشق، سوريا.
23. شاوش، بشير إيلس. (2000). المالية العامة والمبادئ العامة في إعداد الميزانية. ديوان المطبوعات الجامعية، وهران، الجزائر.
24. شهاب، سيهام. (2019). تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة: دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة 1980-2016م. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
25. شريعة، بوبكر فرج، والعبدي، عبدالحמיד خيرالله. (2018). استخدام الموازنة التقليدية للدولة كأداة للتخطيط والرقابة: مدخل استقرائي لمكافحة الفساد في القطاع العام في ليبيا. مجلة جامعة البحر المتوسط الدولية، (5)، 11-29.
26. شكري، فهمي محمود. (1990). الموازنة العامة ماضيها وحاضرها ومستقبلها بين النظرية والتطبيق. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان.
27. شنيبيش، علي إسماعيل رمضان. (2015). تأثير انخفاض أسعار النفط على الميزانية العامة في ليبيا. النشرة الاقتصادية، مصرف ليبيا المركزي، المجلد 54، العدد الرابع، 15-38.
28. طاقة، محمد، والعزاوي، هدى. (2007). اقتصاديات المالية العامة. دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية.
29. عبدالحמיד، عبدالمطلب. (2005). اقتصاديات المالية العامة المعاصرة. الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر.
30. عثمان، سعيد عبدالعزيز. (2003). مقدمة في الاقتصاد العام والمالية العامة: مدخل تحليلي معاصر. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
31. علي، عيسى صالح، وبوفرنه، فاخر مفتاح. (2016). آثار انخفاض أسعار وإنتاج النفط على الموازنة الحكومية في ليبيا. مجلة المختار للعلوم الاقتصادية، جامعة عمر المختار، البيضاء، 3(5)، 1-22.
32. عناب، حياة. (2017). انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية: دراسة حالة الجزائر (2000-2016م). مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
33. غالمي، زهيرة. (2017). تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والإسلامية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
34. قدي، عبدالمجيد. (2006). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: موازنة، نقدية، وتجارية. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة.
35. الكيلاني، عبدالكريم الكيلاني. (1998). حاضر ومستقبل تقارير الأداء المالية في ليبيا. مجلة البحوث الاقتصادية، الهيئة القومية للبحث العلمي، بنغازي، 9(2-1)، 200-225.
36. المزيني، عماد الدين. (2013). العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية. مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، 15(1)، 325-350.
37. ميرزا، علي. (2015). آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة والمستهلكة. سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.
38. الهيتي، نوزاد. (2004). مقدمة في النظرية المالية العامة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، ليبيا.
- 9.2 التقارير والدوريات الإحصائية الرسمية:
39. مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرات الاقتصادية والتقارير السنوية، أعداد مختلفة للسنوات (1990 - 2018م)، طرابلس، ليبيا.
40. منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)، التقارير الإحصائية والسنوية لأسعار وتدفقات النفط (Annual Statistical Bulletins)، أعداد مختلفة (1990 - 2018م)، فيينا، النمسا.
41. صندوق النقد الدولي (IMF)، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (World Economic Outlook - WEO)، واشنطن، أكتوبر 2019م.
42. البنك الدولي (World Bank)، قاعدة مؤشرات التنمية العالمية (World Development Indicators - WDI)، واشنطن، 2019م.
43. ديوان المحاسبة الليبي، التقارير السنوية لتقييم الحسابات الختامية للدولة الليبية، طرابلس، سنوات مختلفة.